

أكد أن «الخطوة مبنية على حجم الطلبات التقديرية لـ 30 عاماً»

خاجة لـ «الراي»: «الصناعي» خاطب «هيئة الاستثمار» لمضاعفة رأسماله إلى 600 مليون دينار

كتب رضا السناري |



(تصوير موسى عياش)

علي خاجة

كشف الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الصناعي، علي خاجة، أن البنك خاطب الهيئة العامة للاستثمار، لمضاعفة رأسماله بهدف توفير التسهيلات الائتمانية الميسرة طويلة الأجل للمشاريع الصناعية، من 300 إلى 600 مليون دينار، علماً أن التزامات البنك التمويلية الممنوحة بلغت 290 مليوناً، مشيراً إلى أن التعزيز المطلوب لرأس المال مبني على حجم الطلبات التقديرية لـ 30 عاماً.

وأوضح خاجة في مقابلة مع «الراي» أن البنك وقع اتفاقية شراكة مع صندوق كوري لقيام صناعة مشتركة في الكويت تتعلق بلفائف البولي بروبيلين المزدوج، حيث يتجه للمشاركة في التمويل المقترح للمشروع الذي تبلغ كلفته 30 مليون دينار، بنحو 20 مليوناً، فيما من المقرر أن يساهم في رأسماله بواقع 51 في المئة.

ولفت خاجة إلى أن توسع «الصناعي» في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا يمثل عائقاً أمامه، مبيناً أنه يتمتع بجهازين إداريين وفني ذات خبرة كبيرة في دعم مثل هذه المشروعات، ومنها بأن نموذج عمل البنك تميز بتحقيق التوازن بين متطلبات التنمية والوفاء بالتزاماته التمويلية والمصرفية.

وأوضح خاجة أنه عند تأسيس البنك لم يكن المفهوم المجتمعي مدركاً لأهمية المردود من هذه المشروعات على المستويين الفردي والوطني، بالشكل الذي يؤدي إلى انخراط المبادرين الكويتيين بشكل كبير في مجالات المشروعات الصغيرة، إلا أن «الصناعي» استطاع خلال الأعوام القليلة الماضية أن يجذب الكثير من المبادرين الكويتيين لتأسيس مشاريعهم الخاصة.

ورداً على الانتقادات بأن تمويلات «الصناعي» تركز على المفهوم التقليدي للمشاريع الصناعية التي لا تواكب الثورة الصناعية الحديثة، أفاد خاجة بأن البنك يحرص على مواكبة التطورات الحديثة للصناعة والإنتاج الصناعي، ويقدم القروض للصناعات التي تتناسب مع الظروف وإمكانات التنمية الصناعية في الكويت، مشيراً إلى أن الأفراس الصناعي يركز على تمويل إقامة المنشآت وشراء الآليات وخطوط الإنتاج الحديثة، وكذلك استبدال الآلات والمعدات المستهلكة والقديمة بمعدات أكثر تطوراً.

وهنا نص المقابلة:

● ثمة رأي بأنه لو استمرت المشاريع الصغيرة والمتوسطة تحت إدارة البنك الصناعي لكان أفضل من تأسيس صندوق مستقل لهذا النشاط، لكن عملياً هل لديك القدرة الإدارية والفنية للتوسع بهذا المجال؟

- يمكن القول إن «الصناعي» يمتلك خبرة طويلة في مجال دعم المشروعات الصغيرة والكبيرة على حد سواء، فمُنذ تأسيسه في العام 1973 حتى نهاية عام 2015 تمكن من تمويل الكثير من المشروعات في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، ورغم أن المفهوم المجتمعي آنذاك لم يكن مدرجاً لأهمية المردود من هذه المشروعات على المستويين الفردي والوطني، بالشكل الذي يؤدي لانخراط المبادرين الكويتيين بشكل كبير في مجالات المشروعات الصغيرة، وذلك بسبب وجود الكثير من العقبات المتعلقة بإصدار التراخيص، العمالة، المواقع، التدريب والتأهيل... الخ، إلا أن المصنوع استطاع خلال الأعوام القليلة الماضية أن يجذب الكثير من المبادرين الكويتيين لتأسيس مشاريعهم الخاصة التي حققت نجاحات واضحة للعلن، كما توسع البعض منهم على المستوى الإقليمي.

وعليه، يمكن القول إن التوسع في دعم هذه المشاريع لا يمثل عائقاً أمام البنك الذي يتوفر لديه الجهاز الإداري والجهاز الفني المتمتع بالخبرة المطلوبة في دعم مثل هذه المشروعات، حيث يقوم البنك بتطوير احتياجات هذا الجهاز بشكل دوري حسب حاجة العمل، ويلاحظ ذلك من خلال أعداد المشاريع السنوية التي يتم تمويلها من قبل البنك بصفتها مدير محافظة الصناعي للمشروعات الصغيرة.

● رغم تمويلكم منخفضة الكلفة، إلا أن البعض يعتقد أن نموذج عمل البنك لم يطور الصناعة أو حتى الزراعة، ولم يحقق الدور المطلوب؟

- تأسيس «الصناعي» جاء بالتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص، وكان بمثابة خطوة متقدمة وسباق في منطقة الخليج، تهدف إلى تشجيع التنمية الصناعية ورفع كفاءة القطاع الصناعي في الكويت، ولقد حقق نجاحات كبيرة في أهدافه وفي مجال عمله كمؤسسة مالية متخصصة تقدم الدعم اللازم للقطاع الخاص لتنفيذ مشروعاته الصناعية من خلال توفير الخدمات الائتمانية طويلة الأجل والتسهيلات المصرفية والاستشارات الفنية، بالإضافة إلى عمل الدراسات لترويج المشروعات الصناعية الواعدة.

وتميّز نموذج عمل البنك في تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية والوفاء بالتزاماته التمويلية والمصرفية، ولقد شهدت له بذلك الدراسات الاستشارية التي قامت بها مؤسسات دولية، مثل البنك الدولي ومؤسسة «بون أند كومباني» عن أداء بنك الكويت الصناعي ودوره التنموي.

ورقياً، حقق البنك نمواً في نشاطه الرئيسي في تشجيع الاستثمار الصناعي من خلال توفير التمويل للمشروعات الصناعية بغوائد ميسرة، حيث بلغ متراكم التزامات البنك بقروض صناعة طويلة الأجل للصناعة نحو 1.1 مليار دينار مع نهاية 2015، قدمت لأكثر من ألف مشروع، بلغت تكلفتها الإجمالية نحو مليار دينار.

أما بالنسبة لدور البنك في تطوير وترويج المشروعات الصناعية الواعدة، فقد تمكن من دراسة وترويج

إضاءات

دور أكبر للصناعة التحويلية

توقع خاجة أن يتبوأ قطاع الصناعة التحويلية دوراً كبيراً في المستقبل كرافد للصناعة النفطية الاستخراجية، مشيراً إلى أن الدولة سعت إلى تبني مختلف السياسات الداعمة للتنمية الصناعية.

وفي الوقت نفسه، شدّد خاجة على ضرورة تفعيل برامج خطة التنمية الجديدة، والتي حدّد بموجبها الدور المناط بالقطاع الصناعي في عملية التنمية المستقبلية لتحقيق الدفع الحقيقي في نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، والاستمرار والتوسع في تفعيل دور القطاع الخاص وتشجيعه لزيادة الاستثمار في تطوير الخدمات الصناعي ومشاريع النفطية الأساسية، وتبسيط الإجراءات والقضاء على البيروقراطية في تنفيذ الأعمال.

كما دعا إلى تركيز الجهود والموارد نحو تشجيع الصناعات ذات الأولوية الاستراتيجية للدولة مثل الصناعات البتروكيمياوية، الصناعات الغذائية، وصناعة مواد البناء، وذلك لما تحقّقه من قيمة مضافة عالية.

3 محافظ يديرها البنك نيابة عن الحكومة

يدير «الصناعي» 3 محافظ مائة نيابة عن الحكومة، وهي محافظة الصناعة الصغيرة، ومحافظة التمويل الزراعي برأس المال 50 مليون دينار لكل منهما، ومحافظة تمويل الصناعة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية برأس مال قدره 100 مليون.

وتهدف هذه المحافظ إلى توفير تمويل مدعوم ومتخصص بهدف تشجيع التنمية الصناعية في الكويت ودعم النشاط الزراعي، بالإضافة إلى دعم النشاط الحرفي والمشاريع الصغيرة، وهو ما يميزها عن بقية المحافظ التمويلية الأخرى في السوق.

ولقد تميّزت محافظة الصناعي للمشروعات الصغيرة بتوفير التمويل وفقاً لأحكام الشريعة في مجالات الصرف والمشروعات الصغيرة في مختلف القطاعات الإنتاجية، فيما تزيد حجم أصولها عن 500 ألف دينار، وخلال الفترة منذ بدء تشغيل المحافظة في 2000 وحتى نهاية 2015 قامت المحافظة بتمويل 1000 مشروع في مختلف القطاعات الإنتاجية، فيما بلغت تكلفتها الإجمالية 118 مليوناً، أي بنسبة تمويل 72 في المئة من إجمالي التكلفة.

ويتميز بكفاءة مساهمة القيمة المضافة ومؤشر قياس الإنتاج، إضافة إلى الصناعات التعدينية غير المعدنية (مواد البناء)، وهي من الصناعات الكبيرة والأساسية بالدولة، إلا أن مساهمتها لاتزال متدنية ويتطلب زيادة حجم الإنتاج ورفع نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.

وكذلك صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات، وهي من القطاعات الاستراتيجية بالبلاد وتقدم قيمة مضافة عالية، وتتوفر فيها فرص كبيرة للتوسع والاستثمار.

● تركز قائمة تمويلاتكم على المفهوم التقليدي الذي لا يواكب الثورة الصناعية الحديثة، هل لديكم خطة لتنويع قاعدة مشاريعكم بما يتسجم مع هذه الثورة، أم ستستمررون في المحافظة على نموذج أعمالكم؟

- يحرص «الصناعي» على مواكبة التطورات الحديثة للصناعة والإنتاج الصناعي، ويقدم القروض للصناعات التي تتناسب مع الظروف وإمكانات التنمية الصناعية في الكويت، حيث يركز الأفراس على تمويل إقامة المنشآت والأليات وخطوط الإنتاج الحديثة، وكذلك استبدال الآلات والمعدات المستهلكة والقديمة بمعدات أكثر تطوراً.

أما بالنسبة لمحظة تمويل الصناعة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، فهي تهدف إلى تشجيع القطاع الصناعي من خلال التمويل المتوسط والطويل الأجل للمشاريع والخدمات الصناعية وفق أدوات تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، والتي منها المرابحة، الإجارة والاستصناع، ولقد بلغ متراكم الالتزامات بالتمويل منذ تشغيل المحافظة في عام 2009 وحتى نهاية عام 2015 نحو 41.6 مليون دينار، قدمت إلى 23 مشروعاً صناعياً.

● كم نسبة الرسوم التي يحصلها البنك على إدارة محظة المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

- نحو 500 ألف دينار، ونبحث حالياً رفعتها بما يكفي لتغطية تكاليفها، فعندنا بدأنا كان حجم المحظة وطلباتها صغيرة، لكن هذه المعدلات تغيرت لدرجة أن أعداد الموظفين المعنيين بالمحظة وصل لنحو 23 موظفاً ما تجاوز أعداد ما نعينهم للبنك.

● هل لديكم مشاريع مرتقبة؟

- دخلنا اتفاقية شراكة مع صندوق كوري لقيام صناعة مشتركة في الكويت تتعلق بلفائف البولي بروبيلين المزدوج، ومن المخطط أن نشارك في التمويل المقترح للمشروع الذي تبلغ كلفته 30 مليون دينار، بنحو 20 مليوناً، فيما من المقرر أن يساهم في 51 في المئة من رأسماله، وسيكون المنتج للتصدير، مع الإشارة إلى أننا ندرس حالياً تركيبة التمويل المطلوب، وتتوقع أن يبدأ المصنع في الإنتاج بـ 2018، علماً بأن هدفنا إعادة فرص استثمارية وأعادة بالقطاع المحلي يتخوف من بدايتها.

● ما آخر تطورات محافظتكم الموجهة للاستثمار المباشر، وما حجم خسارتكم من الشركات التي ساهمت فيها، وأبرز الشركات التي تشكل لكم نموذجاً استثمارياً ناجحاً؟

- ما زال البنك مستمراً في البحث عن فرص استثمارية وأعادة بالقطاع المحلي يتخوف من بدايتها.

● ما آخر تطورات محافظتكم الموجهة للاستثمار المباشر، وما حجم خسارتكم من الشركات التي ساهمت فيها، وأبرز الشركات التي تشكل لكم نموذجاً استثمارياً ناجحاً؟

- ما زال البنك مستمراً في البحث عن فرص استثمارية وأعادة بالقطاع المحلي يتخوف من بدايتها.

● ما آخر تطورات محافظتكم الموجهة للاستثمار المباشر، وما حجم خسارتكم من الشركات التي ساهمت فيها، وأبرز الشركات التي تشكل لكم نموذجاً استثمارياً ناجحاً؟

- ما زال البنك مستمراً في البحث عن فرص استثمارية وأعادة بالقطاع المحلي يتخوف من بدايتها.

المحظة، وكذلك صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات بـ 4.8 صناعة منتجات المعادن المشكلة ما عدا الماكينات والمعدات بـ 4.8 في المئة، فضلاً عن صناعة الخشب والمنتجات الخشبية ما عدا الأثاث ومنتجات القش وغيرها بـ 2.6 في المئة، وصناعة الفلزات الأساسية بـ 1.7 في المئة، وصناعة الأجهزة الطبية وأدوات القياس عالية الدقة والأدوات البصرية والساعات بأنواعها بـ 1.6 في المئة وصناعة المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة ونصف المقطورة بـ 0.5 في المئة صناعة الطباعة والنشر بـ 0.5 في المئة.

● ما القطاعات التي أقيمت دراساتكم حاجة السوق المحلي لها وتعتقدون أنه يجب الاهتمام في توجيه الدعم والتمويل لها؟

- المنتجات الكيماوية والبلاستيكية، فهي صناعة متطورة كثيفة رأس المال، وتنتمى بمقدرة تنافسية عالية محلياً ودولياً، تتوفر فيها فرص استثمار كبيرة للتوسع، واستخدام جيد للمواد الأولية المتوفرة.

وكذلك الصناعات المعدنية المصنعة، وهو قطاع كبير يمثل صناعة تشكيل المعادن، والمعدات والمنتجات المعدنية الإنشائية والصحاريح، والآلات والأجهزة بأنواعها والمركبات ومعدات النقل.

وقّعنا اتفاقية شراكة مع صندوق كوري لإنشاء مصنع برأس مال 30 مليون دينار

محظة المشروعات الصغيرة... استنفدت رصيدها... نسعى لزيادته وإلا سيعلق نشاطها»

البنك يبحث عن فرص استثمارية خصوصاً في الصناعات البتروكيمياوية

500 ألف دينار رسوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة... لا تغطي المصروفات

استراتيجيتنا تتضمن توسيع النشاط التمويلي ليشمل الخدمات المساندة للقطاع الصناعي

رؤجنا لأكثر من 66 مشروعاً بإجمالي 740 مليون دينار

تبنى البنك على 2014 سياسة تمويل جديدة تعمل على رفع نسبة التمويل للمشروع الصناعية القائمة لتصل إلى 100 في المئة من إجمالي تكلفة المشاريع، فيما تتراوح بين 50 في المئة إلى 65 في المئة من إجمالي التكلفة بالنسبة للمشروع الجديدة.

● وعلى ماذا تركزت نشاطات تمويلاتكم؟

- بالنسبة لمحظة الصناعي للمشروعات الصغيرة شملت أكثر من 100 في المئة من المشاريع الصحية (عبارات ومراكز صحية) وحصل على أكبر نسبة من التمويل بلغت 24.6 في المئة من تمويل المحافظة لعدد 25 مشروعاً، تلاه قطاع الفنادق والمطاعم بنسبة 21.3 في المئة من تمويل المحافظة لعدد 58 مشروعاً، ومن ثم قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 18.6 في المئة من تمويل المحافظة لعدد 37 مشروعاً، ولقد استحوذت هذه القطاعات مجتمعة على 64.5 في المئة من تمويل المحافظة لعام 2015.

● وخلال النصف الأول من 2016 ارتفع بشكل كبير الطلب على المحافظة، حيث قامت بتمويل 158 مشروعاً بلغت تكلفتها الإجمالية نحو 22 مليوناً، في حين بلغ حجم التمويل 17.5 مليون، وقد استنفدت المحافظة حالياً رصيدها بالكامل، في حين أن حجم الالتزامات الحالية لمشروعات جديدة تنتظر التمويل بلغ نحو 20 مليوناً، ويسعى البنك منذ فترة إلى زيادة حجم المحافظة مع الجهات المعنية، وإلا سيكون مضطراً إلى تعليق نشاطها.

● وبالنسبة لمحظة التمويل الزراعي،